المناطق الصناعية الحرة للتصدير و دورها في التنمية الاقتصادية

الأستاذ/ بعابشة نجيب(*)
الأستاذة/ بن قويدر حياة(**)
الأستاذ/ فريد صغور(***)

ملخص :

منذ ظهور المناطق الحرة في الاقتصاد العالمي وانتشارها الواسع كان لها عدة مزايا وسلبيات على التنمية الاقتصادية، والجزائر وضعت أرضية قانونية منذ التسعينيات من لهذه المناطق الحرة (المنطقة الحرة بلارة) لكن على الأرض لم يبدأ النشاط بها رغم حوافز الاستثمار المتوفرة حاولنا من خلال هذه الورقة التطرق لأهمية المناطق الحرة في إحداث تنمية اقتصادية من خلال عرض تجارب عدة دول في هذا المجال و واقع هذه المناطق في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المناطق الحرة ، المنطقة الحرة بلارة، التنمية الاقتصادية .

Résumé :

Depuis la création Des zones franches dans l'économie mondiale et son vaste expansion, elles avaient plusieurs avantages et impacts sur le développement économiques, l'Algerie a partir des années 90 a fait une plateforme législative et beaucoup de motivation d'investissement et malgré tous ça mais les activités ne sont pas commencé . et on ce papier on essayé de savoir l'importance de ces zones de réaliser un développement par l'indication des expériences de plusieurs pays.

Mots clés : zones franches, la zone franche blara, développement économique

(*)كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة: محمد بشير الإبراهيمي ببرج بوعريريج - الجزائر - باحث دكتوراه بجامعة العربي بن مهيدي أم البواقي. البريد الالكتروني:
nadjib.bba@gmail.com

(**)باحثة دكتوراه جامعة الجزائر ٣. البريد الإلكتروني:
benkouider.hayet@gmail.com

(***)كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ـ جامعة: محمد البشري الإبراهيمي ببرج بوعريريج - الجزائر - وباحث دكتوراه بجامعة الجزائر ٣.
البريد الإلكتروني: **seghourfarid@yahoo.fr**

مقدمة:

إن تنويع الاقتصاد الجزائري وإيجاد بدائل لتنويع مصادر الدخل خاصة بعد التهاوي المستمر الذي تشهده الأسواق العالمية للنفط خصوصاً أن الجزائر اقتصادها ريعي بامتياز ويعتمد على نسبة مطلقة على مداخيل المحروقات أصبح ضرورة ملحة وأكثر من أي وقت مضى وتعد المناطق الحرة التي عرفت انتشاراً واسعاً من بداية الستينيات إحدى السبل لتحقيق ذلك خاصة أن الأرضية القانونية مهيأة لذلك وهذه المناطق رغم ما قد تمتلكه من سلبيات إلا أنها أثبتت نتائجها في تحقيق تنمية اقتصادية وتجارب عديد الدول تدل على ذلك من خلال توفير مناصب شغل لائقة وزيادة تراكم العملة الصعبة ونمو التجارة الخارجية للدول المستقبلة، والجزائر كما سبق وذكرنا وضعت مشروع المنطقة الحرة بلارة بولاية جيجل إلا أنه ورغم مزايا هذه المنطقة إلا أن المشروع لم ينطلق فعلياً لذلك سنحاول من خلال هذه الورقة الإجابة على الإشكالية التالية:

الإشكالية: ما مدى مساهمة المناطق الصناعية الحرة للتصدير في التنمية الاقتصادية؟ وما وضعية هذه المناطق في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية تطرقنا إلى المحاور الآتية:

أولاً: السياق المفاهيمي للمناطق الحرة

ثانياً: أثر المناطق الحرة على محددات التنمية الاقتصادية

ثالثاً: مشروع المناطق الحرة في الجزائر بين الأطر القانونية والواقع

أولاً: السياق المفاهيمي للمناطق الحرة

١- نشأة المناطق الحرة:

ظهرت المناطق الحرة في صورة موانئ حرة منذ ما يزيد عن ألفي عام وعبر مراحل تطور مستمرة إلى غاية القرن العشرين حيث ظهرت أول منطقة حرة لتجهيز الصادرات في مدينة شانون بايرلندا عام ١٩٥٩م وتزايد عددها بشكل مستمر وانتشرت في أرجاء القارات الخمس وقد ارتبط ظهور المناطق الحرة بتوسع حركة التجارة منذ القدم حيث توسعت أنشطتها وتعددت أشكالها بتطور التجارة الدولية.

٢- تعريف المناطق الحرة :

تعددت التعاريف التي منحت للمناطق الحرة من طرف الباحثين وذلك نظراً لتعدد أنواعها والنشاطات الممارسة بها وتعرف على أنها «جزء من أراضي الدولة يسمح فيها بعمليات تجارية وصناعية، متحررة من قيود الجمارك والاستيراد والتصدير والنقد ومن هنا كانت تسميتها منطقة حرة»[١] وعرفت كذلك ب«منطقة جغرافية تقع داخل الدولة أين يمكن لمختلف السلع سواء المحلية أو الأجنبية بالدخول والخروج منها وإليها وممارسة مختلف الأنشطة الصناعية والتجارية وفق نظام جبائي خاص بها»[٢] كما عرفتها لجنة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة «المنطقة الحرة هي مجال جغرافي حدوده ثابتة ومدخله مراقب من طرف الجمارك حيث يمكن للسلع القادمة من الخارج عبور الحدود الجمركية دون الخضوع للمراقبة (عدا تلك التي يمنع دخولها القانون) ثم يمكنها لاحقاً الخروج دون أن تخضع لحقوق أو مراقبة الصادرات».

٣- خصائص المناطق الحرة :

تتميز المناطق الحرة بجملة من الخصائص نذكر منها ما يلي[٣]:

- الامتيازات والتحفيزات الجبائية للمتعاملين الاقتصاديين والنشاطات الممارسة بالمنطقة والتي تعد من الوسائل المهمة لجذب المزيد من الاستثمارات.
- غياب أي قانون تنظيمي حيث لا تخضع هذه المناطق للقوانين المطبقة خارج حدودها كما أنه لا يوجد بها عراقيل إدارية في التسيير فالإجراءات داخلها تتسم بالسرعة.
- المناطق الحرة مفتوحة أمام كل المستثمرين الراغبين بالقيام بمشاريع استثمارية والمزايا الممنوحة يستفيد منها كل المستثمرين على حد سواء.

٤- أنواع المناطق الحرة:

تعددت أنواع المناطق الحرة وذلك حسب تنوع نشاطها أو الصيغ القانونية لها وسنذكر منها ما يلي[٤]:

- **الموانئ الحرة**: توسع هذا النوع من المناطق الحرة بسبب الموقع الجغرافي لها (موانئ بحرية) في مسار التجارة الدولية ويتمحور عملها تجارة الترانزيت وأنشطة التخزين والفرز والتعبئة والشحن وإعادة التصدير.
- **المناطق الحرة التجارية**: وتعد هذه المناطق من الأنواع التقليدية التي أخذت تنمو وتتطور مع نمو وتطور التجارة بين البلدان، ويتمثل نشاطها في استيراد السلع والمنتجات من خارج البلد الذي تقام فيه بغرض تخزينها وبيعها في وقت لاحق في حال وجود طلب عليها.

- **المناطق الحرة الصناعية**: ازداد هذا النوع من المناطق نتيجة لازدياد احتياجات الدول وسعيها لتحقيق مكاسب اقتصادية، ومن العمليات المقامة في هذه المناطق التحويل والتكميل، التجميع والتكرير ومن ثم يعد تصديرها أو استخدامها لسد الطلب المحلي.
- **المناطق الاقتصادية الخاصة:** تختلف هذه المناطق عن المناطق الحرة الأخرى في وجود اللامركزية الإدارية التي تسمح باتخاذ قرارات الاستثمار في المناطق الاقتصادية خارج نطاق الدولة كما يسمح لها بتطوير البني الارتكازية الخاصة بها طالما تستطيع جمع الأموال من الرسوم وأرباح المشاريع التي تمتلكها.

٥- أهداف إنشاء المناطق الحرة :

إن إنشاء المناطق الحرة يحقق أهداف عدة سواء للدولة المستقبلة أو للمستثمرين وسنحاول حصرها فيما يأتي[٥]:

- الأهداف بالنسبة للدولة المستقبلة (المقامة على أراضيها المنطقة الحرة):

- جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وجلب المزيد من رؤوس الأموال.
- خلق فرص عمل جديدة وامتصاص البطالة إضافة إلى تدريب وتكوين اليد العاملة المحلية.
- تنمية وتطوير البني التحتية واستغلال الموارد المتاحة بشكل أفضل فبدلاً من تصديرها على شكل مواد أولية بأسعار متدنية يتم تصنيعها وتصديرها بسعر أحسن.
- رفع حجم الصادرات وبالتالي خفض العجز في الميزان التجاري الذي سيؤثر بدوره على ميزان المدفوعات.

- زيادة الناتج الداخلي الخام وتحسين مستوى معيشة الفرد.
- تطوير قطاع النقل (البري البحري والجوي).

بالنسبة المستثمرين:

- الاستفادة من المزايا الإعفاءات الضريبية والجمركية على المواد الأولية.
- الإعفاء من الضريبة على الدخل وكل الرسوم.
- التقرب من الأسواق في حالة المستثمرين الأجانب أو الشركات متعددة الجنسيات.

٦- المقومات الأساسية لإنشاء المناطق الحرة :

لإنشاء المناطق الحرة في أي دولة وضمان نجاحها وتحقيقها للأهداف المرجوة لابد من توفر مجموعة من المقومات أو الركائز سنذكر منها ما يلي:

- **الاستقرار السياسي:** إن الاستقرار السياسي وقلة الاضطرابات واستمرار علاقات الدولة الدبلوماسية من شأنه أن يساهم في زيادة الاستثمارات وجلب رؤوس الأموال بالإضافة إلى إيجاد أسواق لتسويق منتجات المناطق الحرة.
- **البيئة الاقتصادية الملائمة:** إن انتهاج الدولة لمبدأ حرية التجارة والاستثمار ومتباعتها للتطورات الاقتصادية الدولية يوفر المناخ المناسب للاستثمار، أما في حال التغيرات الكثيرة للسياسات الاقتصادية وعدم استقرار ووضوح السياسات المالية والنقدية وكثرة تضارب القرارات الاقتصادية جميعها تؤثر في أداء المستثمرين وتدفعهم في بعض الأحيان إلى تركها[٦].

- **الموقع الجغرافي المناسب:** إن الموقع الجغرافي لأي منطقة حرة يساهم بشكل كبير في تحديد حجم الاستثمارات بها ومن الأمور التي ينبغي أخذها بعين الاعتبار عند اختيار الموقع نجد:
  - قرب الموقع من شبكة النقل (البري البحري الجوي).
  - قرب الموقع من مصادر المواد الأولية والطاقات والمنشآت الصناعية المحلية.
  - إن يكون الموقع في منطقة لا توجد بها تغيرات مناخية كبيرة من أجل استمرار نشاط المنطقة طيلة السنة.
  - قرب الموقع من الأسواق المحلية والخارجية.
- **الأطر التشريعية:** وجود منظومة تشريعية وقانونية تخص المناطق الحرة مرنة واتسامها بالديمومة والشفافية في التطبيق سيؤدي حتما إلى استقطاب المزيد من الاستثمارات داخل هذه المناطق الحرة.
- **الإدارة والتنظيم الجيدين:** إن الإدارة الجيدة للمناطق الحرة تتميز بهذه المواصفات:
  - ضرورة التنسيق بينها وبين الإدارات الحكومية الأخرى.
  - منح التسهيلات الإدارية اللازمة للمؤسسات المستثمرة بالمنطقة.
  - التطوير والتدريب المستمر للعاملين بالإدارة والتحديث الدائم لأساليب العمل.

- وفرة الموارد المالية والبشرية: توفير اليد العاملة المؤهلة علميا وتقنيا والملائمة لنشاطات المؤسسات المستثمرة بالمناطق الحرة كما يجب على الدولة المستقبلة أن تهيئ كل البني التحتية للمنطقة وربطها بشبكة الطرقات ومختلف شبكات النقل.

ثانياً: أثر المناطق الحرة على محددات التنمية الاقتصادية

إن هدف أي نشاط اقتصادي هو تحقيق الربح وكما تطرقنا سابقاً أن الهدف الأساسي لإنشاء هذه المناطق الحرة هو تحقيق تنمية اقتصادية.

١- أثر إنشاء المناطق الحرة على خلق وتوفير مناصب العمل:

نظراً لأهمية وفعالية هذه المناطق الحرة في إحداث نمو اقتصادي فقط عرفت هذه الأخيرة انتشاراً واسعاً في السنوات الأخيرة وفي نطاق جغرافي واسع وسنوضح من خلال هذا الجدول تطور إعداد المناطق الحرة في العالم

جدول رقم(١)

تطور عدد المناطق الحرة في العالم خلال الفترة ١٩٧٥-٢٠٠٦

	١٩٧٥	١٩٨٦	١٩٩٥	١٩٩٧	٢٠٠٢	٢٠٠٦
عدد الدول التي أنشأت مناطق حرة	٢٩	٤٧	٧٣	٩٢	١١٦	١٣٠
عدد المناطق الحرة	٧٩	١٧٦	٥٠٠	٨٤٥	٣٠٠٠	٣٥٠٠

Source(7): William Milberg, Mattem Amengual, Développement économique et conditions de travail dans les zones franches d'exportation, Organisation Internationale du travail, Geneve, 2008, p:05.

إن هذا الانتشار الواسع والمتزايد للمناطق الحرة صاحبه ارتفاع في عدد العمالة الموظفة بها والجدول التالي يوضح تطور عدد العمالة بعينة من المناطق:

الجدول رقم(٢)

تطور عدد العاملين بالمناطق الحرة بعينة من الدول خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦

	٢٠٠٢	٢٠٠٦	نسبة التغير ٪
شمال إفريقيا	٤٤٠٥١٥	٦٣٤١٥٢	٤٦
الشرق الأوسط	٣٢٨٩٣٢	١٠٤٣٥٩٧	٢١٧,٣
آسيا	٧٧١٠٥٤٣	١٤٧٤١١٤٧	٩١,٣
أمريكا الجنوبية	٢٩٩٣٥٥	٤٥٩٨٢٥	٥٣,٦

Source: William Milberg, MattemAmengual, Développement économique et conditions de travail dans les zones franches d'exportation, Organisation Internationale du travail, Geneve, 2008, p:11.

يتضح جلياً من الجدول أن المناطق الحرة كان لها أثر فعلي في استحداث مناصب عمل وحتى بالنسبة لدول عربية فالمنطقة الحرة طنجة بالمغرب والتي أنشأت سنة ١٩٩٥م وبدأ العمل بها فعلياً سنة ١٩٩٩م وتشمل المنطقة الحرة (طنجة) كونها منطقة صناعية مساحتها ٢٦٩ هكتار وبها وحدات صناعية ومراكز للتخزين ومنطقة لوجستيكية مساحتها ٧٦ هكتار وبها مركز استقبال شاحنات النقل الدولي محطة للبنزين وورشة للإصلاحات الميكانيكية. وتنشط بالمنطقة الحرة هذه عديد المؤسسات وفي عدة قطاعات والجدول الآتي يبين ذلك:

الجدول رقم (٣)

تطور عدد المؤسسات الناشطة بالمنطقة الحرة طنجة بالمغرب

	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠١٠
خدمات	٩٤	١٤٦	١٨٦
صناعة، ميكانيك	٥٦	٩٠	١٠٢
نسيج وجلود	٥٠	٧٨	٩٠
كيمياء وصيدلة	٢٦	٢٨	٣٠
صناعة غذائية	٨	١١	٤٧
المجموع	٢٣٤	٣٥٣	٤٨٣

Source[٨]: MarwaneMansouri ,Les zones franches au Maroc une stratégie de dévellopement spatiale réflichie, mémoire de master, université abdelmaleksaidi, p:56.

ارتفاع عدد المؤسسات المستثمرة بالمنطقة الحرة يعود أساساً إلى الأطر القانونية للدولة حيث توجد هناك عدة إعفاءات من الضرائب والرسوم والجمارك إضافة إلى الموقع الاستراتيجي للمنطقة الحرة بين المحيط الأطلسي والبحر المتوسط ونقطة عبور مهمة بين ثلاث قارات وقد قارب عدد العاملين في هذه المنطقة حوالي ٤٠٠٠٠ عامل موزعين على مختلف القطاعات كما يلي:

الجدول رقم(٤)

توزيع العمالة على القطاعات في المنطقة الحرة طنجة

	عدد اليد العاملة سنة ٢٠١٠
خدمات	٣٣٦٧
صناعة، ميكانيك	١٣٦٣٨
نسيج	١٦٨٩٩
كيمياء	١٩٧٤
صناعة غذائية	١٣٤٩
مجموع	٣٧٢٢٧

المصدر[٩]: نفس المرجع السابق .

٢- أثر إنشاء مناطق حرة على نمو التجارة الخارجية وتراكم العملة الصعبة.

إن المناطق الحرة نشاطها الأساسي هو تصدير السلع والمنتجات أو تخزينها من أجل إعادة تصديرها لذلك فإنه من الطبيعي أن تؤثر على حجم الصادرات وتطور التجارة الخارجية كذلك بالنسبة إلى تطور الاحتياطات من العملة الصعبة والجدول التالي يوضح ذلك على عينة من الدول:

الجدول رقم(٥)

تطور الاحتياطات من العملة الصعبة لعينة من الدول التي تتواجد بها مناطق حرة

	تراكم العملة الصعبة في الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ مليون دولار	نسبة النمو٪
تونس	٢٤٣٥,٩	٨,٩
المغرب	٨٥٢١٥٢,٩	٤,١
الصين	١٢٨٠,٦	٠,٨
المكسيك	٢٦٩٤٠,٠	٣,٥

source[10]: William Milberg, Mattem Amengual, ouvrage précèdent p : 14.

إن نمو احتياطات العملة الصعبة للدول الذي يعود للعملة الصعبة يعود أساسه إلى ارتفاع صادراته من مختلف المنتجات والسلع. وكمثال على هذا نذكر المناطق الحرة بدولة الإمارات والتي يبلغ عددها حوالي ٣٦ منطقة حرة تنقسم إلى المناطق الحرة التجارية والصناعية المتخصصة والخدمية ويتضمن نشاط هذه المناطق الطاقة النظيفة والمتجددة تقنيات الإعلام والاتصال والمجوهرات وغيرها من النشاطات ويعود انتشار ونجاح هذه المناطق الحرة بدولة الإمارات إلى العوامل التالية[١١]:

- ملكية المشروع ١٠٠٪ أجنبية
- لا قيود على تصاريح العمل
- الإعفاء من ضريبة الأعمال أو الشركات
- الإعفاء من الرسوم الجمركية

- الإعفاء من ضريبة الدخل الشخصي
- توفر مستودعات للتخزين وكافة المستلزمات الأخرى التي تخدم المشاريع الاستثمارية.

توافر كل هذه العوامل والحوافز كان له الأثر على نمو التجارة الخارجية للمناطق الحرة والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (٧)

تطور حجم الصادرات للمناطق الحرة بدولة الإمارات خلال الفترة٢٠١١-٢٠١٣

(مليار درهم)

	الصادرات غير النفطية	إعادة التصدير	إجمالي الصادرات	إجمالي التجارة الخارجية	نسبة النمو
٢٠١١	١٢,١	١٣٩,١	١٤٦,٢	٣٦٧,٧	٤٪
٢٠١٢	١٦,٣	١٨١,١	١٩٧,٤	٤٤٩,٨	٢٢٪
٢٠١٣	٢٣	٢١١,٢	٢٣٤,٢	٥٢٠,٣	١٦٪

المصدر[١٢]: أحمد العنانبة، **التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة،** دراسة تحليلية لوزارة الاقتصاد، جانفي ٢٠١٥، ص:٩٣.

الملاحظ من الجدول أن نسبة نمو التجارة الخارجية أو الصادرات تحديداً للمناطق الحرة بالإمارات نسبة مرتفعة وتتنامي بشكل كبير من سنة إلى أخرى إذ أصبحت تساهم ب ٣٣٪ من تجارة الخارجية للإمارات غير النفطية.

ثالثاً: مشروع المناطق الحرة في الجزائر بين الأطر القانونية والواقع

١- تعريف المشرع الجزائري للمناطق الحرة :

حسب المرسوم التنفيذي ٩٤/٣٢٠ المؤرخ في ١٧ أكتوبر ١٩٩٤م والمتعلق بالمناطق الحرة فقد عرف القانون الجزائري المناطق الحرة على أنها «منطقة تمارس فيها أنشطة صناعية وخدمات وأنشطة تجارية تقع في مساحات مضبوطة حدودها، قد تشتمل على مطار ذو ملك وطني أو تقع بالقرب من ميناء»(١٣).

وعرفها المرسوم التشريعي ٩٣/١٢ المؤرخ في ٥ أكتوبر ١٩٩٣ المتعلق بترقية الاستثمار في المادة ٢٥ منه «يمكن القيام باستثمارات تنجز انطلاقاً من حصص رأس المال، بعملة قابلة للتحويل ومسعرة من بنك الجزائر الذي يتأكد قانوناً من استيرادها، في مناطق من التراب الوطني تسمى منطقة حرة حيث تتم إجراءات الاستيراد والتصدير أو التخزين أو التحويل أو إعادة التصدير وفق إجراءات جمركية مبسطة»(١٤).

٢- مقومات الاقتصاد الجزائري وضرورة إنشاء المناطق الحرة :

يمتلك الاقتصاد الجزائري والجزائر عموماً مقومات اقتصادية هامة نذكر منها:

- الموقع الجغرافي والمساحة: تتربع الجزائر على مساحة جغرافية واسعة وتتنوع تضاريسها ومناخاتها كما أن موقعها الجغرافي إذا إن قربها من أوروبا وتوسطها المغرب العربي إذ تعتبر بوابة أفريقيا.

- وفرة الموارد الطبيعية وتوفر شبكة نقل هامة.
- وفرة الموارد البشرية إذ يعتبر أغلب سكانها من فئة الشباب.

وقد أصبح تفعيل منطقة حرة بالجزائر ضرورة أكثر من ملحة وذلك للأسباب الآتية:

- مكافحة التضخم والبطالة من خلال خلق مناصب شغل للموارد البشرية التي تتوفر عليها الجزائر وخلق تنافسية بين مؤسسات المنطقة الحرة والمؤسسات المحلية تؤدي إلى استقرار الأسعار وزيادة القدرة الشرائية.
- تنويع الاقتصاد الجزائري والحد من التبعية المطلقة للمحروقات وإيجاد مصادر أخرى للدخل خاصة بعد التهاوي الذي تشهده أسواق النفط.
- ترقية الصادرات وتراكم العملة الأجنبية.
- نقل التكنولوجيا المتطورة ومجموع المعارف وزيادة تأهيل المورد البشري المحلي

٣- الميزات الممنوحة لتحفيز الاستثمار في المناطق الحرة بالجزائر:

منحت مجموعة من الحوافز للمناطق الحرة تمثلت مجموعة من الإجراءات شملت العناصر التالية[١٥]:

- فوائد منخفضة على القروض البنكية
- تكفل الدولة بنسبة ٥٠٪ إلى ١٠٠٪ من إسهامات أرباب العمل في النظام القانوني للضمان الاجتماعي من أجل تحسين قدراتها التحويلية والخدماتية.
- يحظى جميع المستثمرين بنفس المعاملة سواء كانوا جزائريين أم أجانب، مع

الاحتفاظ بأحكام الاتفاقيات الدولية المبرمة بين الدولة الجزائرية والدول التي يكون هؤلاء الأشخاص من رعاياها.

٤- المنطقة الحرة بلارة بولاية جيجل:

تقع المنطقة الصناعية بلارة في دائرة الميلية وتحتل موقعاً استراتيجيا حيث تبعد عن عاصمة الولاية جيجل ب ٥٠كم وتبعد عن مطار الولاية بحوالي ٥٠ كم والميناء ب٤٥ كم وترتبط بشبكة طرقات هامة كما أنه يمر بها خط أنابيب الغاز وتبعد عنها محطة الكهرباء بحوالي ٤٥كم[١٦]. وتتوفر على هياكل قاعدية هامة نظراً إضافة إلى هذه الامتيازات فإن القانون الجزائر منح عدة حوافز للاستثمار بالمنطقة منها[١٧]:

- **حوافز جبائية**: تتمثل في الإعفاء من:
  - جميع الضرائب.
  - جميع الرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي وشبه الجبائي.
  - جميع الرسوم الجمركية
- **حوافز تجارية**: تتمثل في:
  - يسمح للمستثمرين داخل المناطق الحرة ببيع ٢٠٪ من منتجاتهم في السوق المحلية.
  - تخضع المبيعات لنفس تنظيم التجارة الخارجية والصرف المعمول به عند الاستيراد.

- **حوافز العمل** : نذكر منها :
  - توظيف عمال وتقنيين ومؤطرين بدون تحديد عددهم .
  - حرية الطرفين في إبرام عقود العمل (الإجراء والمؤسسات)
- **حوافز بيئية**: كمية النفايات على اختلاف نوعها (نسيجية زجاجية ....) يمكن أن توضع خارج المنطقة الحرة أي في التراب الجمركي

على الرغم من هذه الامتيازات إلا أن النشاط الفعلي المرجو منها تحقيق الأهداف والاستفادة منها في الاقتصاد الوطني لم يرى شيء منه على أرض الواقع، لكن في ظل ما حصل مؤخراً لأسعار النفط والتهاوي المستمر الذي تشهده بات لزاما إعادة النظر والاستثمار الفعلي في هذه المناطق خاصة وأن الصناعة تعتبر أحد أهم محاور الاقتصاد الوطني.

خاتمـــــــة

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

١- المناطق الحرة تساهم في التنمية الاقتصادية من خلال: استحداث فرص العمل، زيادة حجم الصادرات ورفع التراكمات من العملة الصعبة.

٢- المناطق الصناعية تحتاج عدة شروط ومقومات من أجل ضمان نجاحها تختلف عن المناطق الصناعية الأخرى.

٣- المناطق الحرة لها عدة سلبيات ونقائص وهذه النقائص هي التي أخرت انطلاق الإشغال بها بالنسبة للجزائر ومن جملة هذه النقائص نذكر: الأرباح الضائعة للخزينة العمومية من جراء الإعفاءات الضريبية والجمركية، خلق منافسة غير متكافئة مع المنتجات الوطنية. اختلال هيكل سوق العمل نتيجة لجوء اليد العاملة المؤهلة إلى هذه المناطق بسبب ارتفاع الأجور بها، الإضرار البيئية التي تسببها نتيجة النفايات.

الهوامش والمراجع

(١) أوسرير منور، **دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)**، مجلة الباحث العدد ٠٢، ٢٠٠٣، ص:٤١.

(2) Walid AYADI , Les zones franches en Afrique du nord dans le secteur textille, Mémoire de la maitrise en droit international, Université du QUEBEC,2009,p :08.

(٣) بلعزوز بن علي، مداني أحمد، **دور المناطق الحرة كحافز لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر**، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي «آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ١٣-١٤/١١/٢٠٠٦، جامعة سطيف الجزائر، ص:٠٩.

(٤) محمد ناجي الزبيدي، **فاعلية الاستثمار الأجنبي المباشر في إنماء المناطق الحرة**، أطروحة دكتوراه في الاقتصاد ، كلية الاقتصاد ، جامعة بغداد، ص:٢٠.

(5) Belkacem BOUDRA, Abdelmadjid GAMOUH, La notion de zone franche industruel en droit Algerien, Revue Sciences humaines, n:16, Décembre 2001, p:71.

(٦) علي عباس فاضل، سرمد عباس جواد، **الاستثمار في المناطق الحرة العراق (الفرص و التحديات)**، دراسة مقدمة إلى وزارة المالية، ٢٠١١م، ص: ١

(7) William Milberg, Mattem Amengual, Développement économique et conditions de travail dans les zones franches d'exportation, Organisation Internationale du travail, Geneve, 2008, p:05.

(8) Marwane Mansouri, Les zones franches au Maroc une stratégie de dévellopement spatiale réflichie, mémoire de master, université abdelmaleksaidi, p:56

(٩) نفس المرجع السابق، ص: ٥٨.

(10) William Milberg, Mattem Amengual, ouvrage précèdent p:14.

(١١) إحصائيات مجلس دبي الاقتصادي .

(١٢) أحمد العنانبة، **التجارة الخارجية للمناطق الحرة في دولة الإمارات العربية المتحدة**، دراسة تحليلية لوزارة الاقتصاد، جانفي ٢٠١٥، ص:٩٣.

(١٣)المادة ٠٢، المرسوم التنفيذي ٩٤/ ٣٢٠ المؤرخ في ١٧أكتوبر ١٩٩٤ والمتعلق بالمناطق الحرة.

(١٤)المادة ٢٥، المرسوم التشريعي ٩٣/ ١٢المؤرخ في ٠٥ أكتوبر ١٩٩٣ المتعلق بترقية الاستثمار .

(١٥)أوسرير منور، **مستقبل المناطق الحرة في ظل المعطيات الاقتصادية العالمية،** ورقة مقدمة إلى الملتقى الوطني الأول حول المؤسسة الاقتصادية الجزائرية وتحديات المناخ الاقتصادي، ٢٢، ٢٣ أفريل ٢٠٠٣ جامعة بومرداس.

(16) www.andi.dz

(١٧)بلعزوز بن علي ، مداني أحمد ، مرجع سبق ذكره ، ص: ١٤.